كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني

اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States

اسم المحاضرة الثالثة باللغة العربية: مهاتير محمد ونهضة اقتصاد ماليزيا

اسم المحاضرة الثالثة باللغة الإنكليزية : Mahathir Muhammad and the renaissance of Malaysia's economy

محتوى المحاضرة الثالثة

مهاتير محمد و نهضة اقتصاد ماليزيا

كان النظام الرأسمالي هو السائد في ماليزيا في الفترة الممتدة منذ تاريخ حصولها على الاستقلال عام ١٩٥٧م إلى نهاية الستينات من القرن الماضي تقريبا، مرورا بقيام إتحاد ماليزيا في عام ١٩٦٣م وحدوث المشاكل والاضطرابات العرقية في عام ١٩٦٩م ثم ظهور قوانين السياسة الاقتصادية الجديدة في عام ١٩٧٠م ، وانتهاء بإنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام ١٩٨٣م، وهي فترة يطلق عليها فترة مفترق الطرق

أفرزت المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه الفترة نوع من المؤسسات التعاونية لتقديم خدمات إلى الفئات الفقيرة و المستضعفة التي همشها الاستعمار الانجليزي .
وهذه المؤسسات قامت أساسا لخدمة طبقة المسلمين المالاوي ،الفقراء، ولقد شجعت الحكومة نهج مثل هذه المؤسسات، واستغلتها في خطتها الاقتصادية، فهي تريد من وراء ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية وتوازن الأعراق في ماليزيا إذ فهمت الحكومة أن تحقيق النمو مقترن بالمساواة في الفرص، خاصة وأن المجتمع الماليزي يقوم على التعددية العرقية والدينية مما دفعها إلى خطة اقتصادية تبدأ من عام ١٩٧٠م وتنتهي في عام ١٩٩٠م، والتي أطلق عليها اسم السياسة الاقتصادية الجديدة وهي تكمله للسياسة التي اتبعها تون عبد الرزاق هذه السياسة قامت على إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية، والهادفة إلى رفع نسبة ثروة الأغلبية المالاوية إلى ٣٠%، والتي تكفل للمالاي المسلمين الحصول على نصيبهم من الإنتاج الاقتصادي وقد وضح ذلك د. محمد مهاتير في قوله : إن مفهوم اقتران التنمية بالمساواة في الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصة، نظرا لأن مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية والدينية ذلك أن السكان الأصليين الذين يعرفون بلفظ يوميبترا يشكلون نحو ٦٠ % من مجموع سكان البلاد. لكننا عندما نتحدث عن الثروة والمداخيل، فإنهم يحتلون موقعا متأخرا مقارنة ببقية السكان الذين ينحدرون من جنسيات أخرى هذا الواقع الذي دفعنا إلى تدشن في عام ١٩٧٠م سياسة اقتصادية جديدة تم تصميمها بما يكفل للبوميبترا الحصول على نصيبهم من الكعكة الاقتصادية)

وفي عام ١٩٧١م، وفي إطار التحرر من التبعية التي أرادها الغرب، قامت بإصدار قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الصادرات، وأعطت من خلاله حوافز لجذب رأس المال الأجنبي إليها.

كما أنها في سبيل التحرر من التبعية الرأسمالية قامت بإنشاء بنك إسلامي، وهو البنك الإسلامي الماليزي عام ١٩٨٣م وكذلك سمحت للبنوك التجارية الأخرى بتطبيق النظام الإسلامي في معاملاتها مما شكل فرصة ذهبية للاقتصاد الإسلامي للنمو على أرض ماليزيا

وقد ساعدت عوامل عديدة في نجاح عملية التطور الاقتصادي في ماليزيا وهي:

أ- المناخ السياسي لدولة ماليزيا اذ ان الظروف السياسية ملائمة للتنمية الاقتصادية إذ انها لم تتعرض لانقلابات عسكرية والقادة السياسيين مؤمنين بالتغير والاصلاح القرارات دائما من خلال المفاوضات

ب- تتمتع ماليزيا بديمقراطية عالية إذ إن الأحزاب السياسية قائمة على أساس عرقي لا تتخذ

ت- توجه ماليزيا تمويلها نحو التنمية بشكل اساسي بدلاً من اتفاقه على التصلح، اذ ان ماليزيا صديقة لكل الدول و تتجنب المشاكل لكي لا تعيق تقدمها.

ث- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية التحتية والتي هي سبيل الاقتصاد الى نمو مستقر في السنوات المقبلة.

ج- انتهجت ماليزيا استراتيجيه تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين الذين هم الأغلبية.

ح- اهتمام ماليزيا بتحسن المؤشرات الاجتماعية لراس المال البشري، من خلال تحسين الاحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين.

خ- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية بشكل كبير من خلال توفير رؤوس الاموال اللازمة لتمويل الاستثمارات اذ ارتفع الدخل المحلي الاجمالي بنسبة (٤٠%) بين سنة (١٩٧٠ وسنة ١٩٩٣) ، كما ارتفع الاستثمار المحلي الاجمالي بنسبة (٥٠% خلال الفترة نفسها.

د- التعامل مع الاستثمار الاجنبي بشكل يعود لها بمنافع عديدة واستفادة كبيرة من خلال شروط تحليلية تصب في صالح الاقتصاد الوطني الماليزي.

ذ- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات الاستهلاكية - الرأسمالية - الوسيطة) وكان هذا بمثابة نجاح لسياسات التنمية في ماليزيا اذ اعتبر سببا ونتيجة في نفس الوقت.